

نحو مؤتمر دستوري لفلسطين

مصطفى الحسيني*

هذا المقال دعوة صريحة للفلسطينيين كي تخلوا عما يعتبرونه تحقيقاً لأمانهم الوطنية: الدولة الفلسطينية المستقلة. وهو أيضاً دعوة صريحة للإسرائيليين كي يتخلوا عن فكرة "يهودية الدولة"، وكي يواجهوا أنفسهم بأن هذه الفكرة ليست سوى صوغ آخر لأفكار عنصرية لا يريدون أن يقرروا بأنهم يعتنقونها عملياً: أفكار النقاء العنصري والتطهير العرقي.

وعليه، فهو دعوة إلى وضع المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية في بداية طريقها الصحيح والقويم، طريق حل المشكلة الفلسطينية، الذي هو ذاته طريق حل مشكلة أمن اليهود في إسرائيل، بما هو جوهر مسألة الأمن فيها.

فالمفاوضات الجارية لا ترمي إلى حل القضية الفلسطينية، وإنما هدفها الحقيقي وغير المخفي هو ترسيخ أمن إسرائيل، وبحسب ما ترى إسرائيل ذلك الأمن، ومن مقتضياته أن تختفي القضية الفلسطينية من دون أن تحل، أي أن تتحقق تصفيتها. بل إن هذا الهدف، في عهد بنيامين نتنياهو، أصبح اتخاذ خطوة كبرى أخرى تجاه تحقيق "أرض إسرائيل الكاملة" بالاستيلاء على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية غربي نهر الأردن، وإقرار السيادة الإسرائيلية عليه. لذلك، كان الخط النهائي ليتسحاق رابين "كياناً فلسطينياً أقل من دولة". وأصبح الخط النهائي لنتنياهو أن "نهر الأردن هو حدود السيادة الإسرائيلية"، وأن حقوق الفلسطينيين هي "إدارة شؤونهم اليومية بكرامة وأن لا حق عودة للاجئين الفلسطينيين والنازحين". أي أن الفلسطينيين، إن حصلوا على شيء من هذه المفاوضات، فأقصى ما يمكن أن يحصلوا عليه هو كيان مشوه ومسكين وبائس، حتى لو حمل صفة الدولة. ويكون قدره أن يحكمه القهر والاستبداد لأنه لا يلبي الحد الأدنى لمصدر كرامة الشعب – الهوية الوطنية غير المنقوصة – وأن تدب في قوامه عوامل التحلل الوطني والاجتماعي.

* كاتب مصري.

أمّا على السفح الآخر من التل، السفح الذي يشغله الإسرائيلي المنتصر في الحرب والرابع في المفاوضات، فإن ترسيخ أمن إسرائيل على النحو الذي تتجه إليه هذه المفاوضات قد يثبت أنه ينطوي على ربح عاجل وكارثة مؤجلة، وقد يثبت أنه ينطوي على خطر على أمن إسرائيل، بل على وجودها وعلى أمن اليهود في المدى الطويل. فهذا شأن أمن يتحقق معتمداً على العدوان ومستهدفاً للتوسع. وعلى الرغم من صحة أن هذا الخطر الكامن والآجل ربما يحل أو لا يحل، فإن اليهودي العاقل، واليهودي العادي، واليهودي المواطن في إسرائيل، لا يستطيع أن يراهن على عدم تحققه، أو هكذا يفترض أن يكون، أو هكذا يجب أن يكون، وخصوصاً في حالة أناس يتشكل وعيهم لتاريخهم بسلسلة من الكوارث.

لذلك فهذا المقال هو دعوة، أيضاً، إلى حل معضلة "أمن إسرائيل" حلاً لا ينطوي على خطر يهدد سكانها اليهود، ولا ينكر عليهم حقهم في أن يعيشوا باعتبارهم يهوداً، أي "حياة يهودية".

كيف يتجنب الفلسطينيون هذه الكارثة التي تتفاوض قيادتهم في التعجيل في تحقيقها، بينما تعتقد أنها تعمل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الأمان الوطنية الفلسطينية قبل فوات الأوان؟ وكيف يتجنب الإسرائيليون اليهود أن يعيشوا أسرى رهان لا يستطيعون أن يتحدثوا عنه، خوفاً من تذكير أنفسهم به؟ هذا هو لب هذه الدعوة. ونرجو أن تكون فاتحة نقاش وجدل.

تدعو هذه السطور إلى بدء العمل لتغيير موضوع المفاوضات الجارية. فبدلاً من أن يكون موضوع المفاوضات "إعادة تقسيم فلسطين بين الفلسطينيين واليهود"، يصبح هدفها إعادة توحيد فلسطين ووطن واحد للفلسطينيين والإسرائيليين يعيشون فيه معاً وعلى قدم المساواة.

أي أن فلسطين، سواء اعتبرنا أن حديها بين الشرق والغرب هما نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط، أو اعتبرنا أنها تمتد شرقاً إلى حدود جنوب صحراء الشام مع العراق، والمملكة العربية السعودية، هي وطن للفلسطينيين والإسرائيليين جميعاً. أي أن يكون من حق الفلسطيني أن يعيش في أي بقعة يختارها من هذا الوطن - فلسطين، ومن حق الإسرائيلي أن يعيش في أي بقعة يختارها من تلك الأرض كلها "أرض إسرائيل".

والفكرة، طبعاً ليست جديدة، لكنها أيضاً ليست بسيطة كما تبدو، أو كما قد تغري أو تغرر، لذلك فإن الطريق إليها بالغ الصعوبة، لكن ارتياده يستحق العناء.

الفكرة ليست جديدة لأننا نصادفها في صيغ متعدد بمناسبة ثلاثه على

الأقل في التاريخ الحديث/ المعاصر للقضية الفلسطينية.

الأولى: في سنة ١٩٤٦ عندما أرسلت الولايات المتحدة وبريطانيا بعثة مشتركة

إلى فلسطين لوضع تقرير عن الوضع فيها واقتراح توصيات لحل قضيتها.

أمام هذه اللجنة شهد النقابي سامي طه على أن السبيل إلى حل المشكلة

الفلسطينية هو أن تقوم في البلد دولة ديمقراطية لسكانها، ويعيش فيها العرب واليهود على قدم المساواة.

وأصبح هذا الاقتراح، بنصه تقريباً، هو التوصية الأولى التي قدمتها اللجنة إلى

حكومة كل من البلدين.

الثانية: نجد ظلالاً قوية للفكرة ذاتها في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية، وأن يكون لمنطقة

القدس وضع خاص تحت إدارة دولية تشرف عليها الأمم المتحدة، على أن يقوم "اتحاد

اقتصادي" بين الأجزاء الثلاثة.

وكان منطوق قرار التقسيم التسليم بالتوصية الأولى للجنة الأميركية -

البريطانية، سألغة الذكر، مع مراعاة الأمر الواقع الذي صاغه الصراع العسكري بين

الفلسطينيين واليهود، والذي قدر واضعو قرار التقسيم أنه لا يسمح بانتقال سريع من

حالة العداء إلى حالة العيش المشترك، كأنهم أقروا نوعاً من الفصل بين الطرفين مع

إبقاء جسر متين - الاتحاد الاقتصادي والعيش المشترك تحت إدارة دولية في منطقة

القدس - رأوه كفيلاً بفتح الباب، بالتدرج، أمام صيغة العيش المشترك في دولة

واحدة.

لكن التطورات التي أحاطت بذلك القرار أضعته وأضاعت الأمنية التي انطوى

عليها. فقد رفضه العرب وقبلته المؤسسة الصهيونية في فلسطين. لكنه القبول

الصهيوني ذاك كان مخادعاً، إذ أعلن دافيد بن - غوريون قبول القرار، وفي الوقت ذاته

أصدر أوامره إلى قوات الهاغاناه والبلماح بالاستيلاء على أقصى ما تستطيع

الاستيلاء عليه من الأراضي المخصصة للدولة العربية، وعلى القدس ومنطقتها التي

رسمها قرار التقسيم.

كان موقف بن - غوريون ذاك متسقاً مع الأيديولوجيا الصهيونية التي كانت

ترى في فلسطين التاريخية والطبيعية بأكملها "أرض الميعاد"، "أرض إسرائيل"، إذ

وجد في قرار التقسيم وفي القبول المخادع به أداة لتحقيق خطوة كبرى على طريق

الهدف الصهيوني الكامل. كما وفر له الرفض العربي الكامل للتقسيم تكأة ملائمة للمضي في طريقه.

الثالثة: عادت الفكرة ذاتها – فكرة الوطن الواحد والعيش المشترك والمتكافىء بين الفلسطينيين والإسرائيليين – لتظهر بصيغة أخرى في أواخر سنة ١٩٦٨، حين تبنى بعض المنظمات الفلسطينية، وفي الطليعة كُبراها – "فتح" – دعوة إلى إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية التي يعيش فيها الفلسطينيون والإسرائيليون على قدم المساواة.

في ذلك الحين، لقيت الفكرة ترحيباً – مذهباً ومذهلاً – في دوائر الإعلام الغربي ولدى شرائح يهودية واسعة، وأحدثت انقساماً بين قوى ذات نفوذ في أوساط يهود العالم خارج إسرائيل وفي بعض الأوساط داخل إسرائيل، وبين الحكومة الإسرائيلية التي كانت ترئسها غولدا مئير.

لكن هذا كله كان قصير العمر ومحدود الأجل، إذ تكفل تواطؤ غير مقصود بين أصحاب الفكرة وأعدائها بتجريدها من أي صدق وإي قيمة. وكانت ردة فعل غولدا مئير وأنصارها أن الفكرة "مجرد كذب ودعاية". كما تكفل أصحاب الفكرة بإقناع اليهود الذين مالوا إليها بصحة حكم غولدا مئير. فلم يفعل الفلسطينيون – أصحاب الفكرة – شيئاً لتطويرها.. لم يعملوا لتحويلها إلى خطة عمل، كأنهم تصوروا أنها ستتمو وتنتج آثارها تلقائياً. بل إنهم على نحو ما عملوا لطمسها، وعملوا ضدها؛ فقد درجوا على ترديدها في بياناتهم، لكن مسبوقة بصيغة مصكوكة تقول "إن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين." أي أن اللغة السياسية لم تكن تطابق الفكرة التبشيرية.

كما أن السلوك السياسي – العسكري لبعض المنظمات الفلسطينية كان متناقضاً؛ فهذه المنظمات كانت تدعو إلى الدولة الديمقراطية العلمانية بصوت عالٍ وبإلحاح، وفي الوقت نفسه تأخذ من تلاميذ المدارس الإسرائيلية رهائن تهدد بقتلهم. وفي نهاية المطاف، لم تستطع المنظمات الفلسطينية، التي كانت تتحدث عن الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية التي يعيش فيها العرب واليهود على قدم المساواة، أن تدخل هذه الصيغة ضمن القرارات والبرامج التي تبنتها الدورات المتعاقبة للمجلس الوطني الفلسطيني.

الفكرة إذاً ليست جديدة، لكنها ليست بسيطة أيضاً.

ليست بسيطة، لأن في ثناياها أن الأخذ بها ودفعها في طريق التحقق يعنيان إنهاء "تدويل" القضية الفلسطينية، أي إخراجها من دائرة الصراع الدولي، وحرمان الأطراف الدولية - الخارجية والإقليمية - ذات المصلحة في استخدامها من أداة ملائمة للنفوذ. ذلك بأن في جوهر الفكرة معاملة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي باعتباره صراعاً أهلياً، ومعاملة العوامل الإقليمية التي تشكل الصراع العربي - الإسرائيلي، باعتبارها مترتبات إقليمية على ذلك الصراع الأهلي.

بعبارة أخرى: إن الأخذ بهذه الفكرة - فكرة العيش الفلسطيني - الإسرائيلي المتكافئ والمشارك في دولة واحدة - سيخرج من أرصدة القوى الخارجية أدوات مثل "اعتبار أمن إسرائيل مصلحة قومية حيوية" لقوة دولية خارجية، ومثل مناصرة العرب أو الفلسطينيين في صراعهم ضد إسرائيل.

ومن شأن هذا أن يجعل القبول الدولي بالفكرة صعب المنال، بل قد تعمل القوى الدولية المعنية لإحباط طرح هذه الفكرة على الصعيد العملي، أي التفاوض في هذه المرحلة. كذلك فإن من عناصر التعقيد أن ما تنطوي عليه الفكرة من إغراء قادر، مع العمل الصبور، على اجتذاب قطاعات واسعة من الإسرائيليين اليهود، إذ إنها تقدم إليهم حلاً مقنعاً لمشكلات كثيرة، من الأمن إلى العلاقة بالجوار. لكن الفكرة لا تؤدي أوتوماتيكياً إلى حل مشكلة "الأمن الإسرائيلي" لإسرائيل، لأنها تنطوي على تغيير مفهوم الوطن، الوطن المشترك على حساب "وطن اليهود". وهي صعوبة لا يحلها إلا ضغط الرأي العام الإسرائيلي واليهودي.

والطريق إلى مجرد طرح الفكرة، فكرة إعادة توحيد فلسطين ووطناً مشتركاً لسكانها الطبيعيين من الفلسطينيين والإسرائيليين، طريق صعب، بل إن بداية الطريق، في حد ذاتها، صعبة.

فنقطة البداية هي استبدال المفاوضات الجارية بمفاوضات أخرى موضوعها الإعداد لعقد "مؤتمر دستوري لفلسطين". وبديهي أن هذا الموضوع الآخر لا يمكن أن يسقط فجأة على مائدة المفاوضات الجارية، وإنما يتطلب تهيئة وإعداداً يتميزان بالمشقة. فالمطلوب حتى نصل إلى "المؤتمر الدستوري لفلسطين" أن نخرج بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، كما هو قائم، من حالة "التدويل" التي حكمتها منذ الانتداب البريطاني على فلسطين "إلى حالة من التوطين"، أي تحويله إلى مسألة يتم البحث فيها بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لكن على أسس مختلفة؛ وهي التي سبق أن عرض

مجملاً. وهذا الانتقال من "التدويل" إلى "التوطين" لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال حالة "التدويل ذاتها.. لكن بعد توسيعها وإعادة توجيهها.

إن ما يعنيه "التوسيع" هو ألا يقتصر "التدويل" على المرجعية الضعيفة والشكلية للأمم المتحدة وقراراتها، وعلى حالة الانفراد الفعلي التي تمارسها الولايات المتحدة باسم المجتمع الدولي كله ومن دون رعاية حقيقية لمصالحه، بل أن يشمل أيضاً أدواراً فعالة للدول الرئيسية التي لها مصلحة في أن يتحقق السلام في الشرق الأوسط، أي الدول التي تعتمد على النفط مصدراً رئيسياً للطاقة، والدول التي تعتمد حركة تجارتها الخارجية على المضائق والممرات المائية التي تزخر بها المنطقة، من جبل طارق غرباً إلى هرمز شرقاً، ومن البوسفور والدردينيل شمالاً إلى باب المندب جنوباً.

أمّا "إعادة التوجيه" فتعني أن تدخل هذه الأطراف الدولية كي تسلم المسألة إلى طرفيها بعد أن تكون قررت معهما أموراً رئيسية ثلاثة:

- عقد المؤتمر الدستوري لفلسطين.
- أسس تشكيله.
- جدول أعماله.

وعلى أن يبقى الشركاء الدوليون في موقع المراقبة والرعاية. وهذه ليست نهاية الصعوبات، ولا بدايتها. فبداية الصعوبات التي يجب التغلب عليها هي أن تصل القيادة الفلسطينية إلى الاقتناع، لا فقط بعدم جدوى المفاوضات الجارية، بل أيضاً بأن أقصى ما يمكن أن تؤدي إليه هذه المفاوضات سيضر ولن ينفع، وأن يتطابق سلوكها في هذه المفاوضات وحيالها مع هذا الاقتناع. أمّا اقتناع القيادة فيجب أن يتكفل به الجدل الفلسطيني والعربي. وأمّا السلوك المطابق للاقتناع، فنقطة البداية والأساس فيه أن تطرح تلك القيادة نفسها في المفاوضات الجارية ممثلاً للشعب الفلسطيني، كله وبتمامه.

والواقع أن من أسس المفاوضات الجارية ألا تطرح نفسها كذلك. ألم يكن من شروط "صيغة مدريد" في البداية أنه ليس هناك وفد فلسطيني، ولا مسار فلسطيني مستقل وأن الأعضاء الفلسطينيين في الوفد الأردني يجب ألا يكون بينهم أحد من "فلسطينيي الخارج" ولا أحد من سكان القدس؟

لقد تغير هذا، نعم. لكننا نستطيع أن نرى أنه تغير ولم يتغير؛ تغير لأن إسرائيل اعتقدت أو أدركت أن لا سبيل لها إلى تطويع الموقف الفلسطيني إلا بإشراك "فلسطيني الخارج" والاعتراف لهم بمسار تفاوضي منفصل.

ولم يتغير، لأن إسرائيل تفاوضت وتتفاوض مع ممثلي "فلسطيني الخارج"، أي اللاجئين الذين شكلوا منظمة التحرير الفلسطينية، ومع ذلك فهي تنكر من تمثلهم المنظمة - اللاجئين. وهنا فإن مصارحة النفس واجبة، وأول هذه المصارحة أن الحركة الوطنية الفلسطينية الراهنة تخلت منذ زمن عن قسم من الشعب الفلسطيني، ولم تتحدث قط باسمه، ولم تحاول إشراكه، ولا حتى جذبه - كجماعة وطنية - إلى صفوفها. هذا القسم هو "فلسطينيو الـ ٤٨" كما درجنا على تسميتهم، وهم بنسبة واحد إلى كل سبعة أو ثمانية فلسطينيين، ولم يحدث أن خصصت لهم منظمة التحرير الفلسطينية "مقاعد شاغرة" في المجلس الوطني الفلسطيني. وأقصى ما جرى أن بعض المنظمات أو بعض أجهزتها استخدم أفراداً منهم في عمله، وأن أفراداً منهم ضاقوا بإحباطهم الوطني في إسرائيل، فلجأوا - أفراداً - إلى منظمة التحرير الفلسطينية خارج فلسطين. كذلك تصرفت منظمة التحرير الفلسطينية كأنها غير معنية بما يشغلهم من النضال من أجل حقوقهم المدنية والسياسية في النظام السياسي الإسرائيلي، ولم تهتم قط بحقوقهم الوطنية، التي حدها الأدنى أنهم جماعة قومية متميزة في إسرائيل.

وثاني هذه المصارحة أن المفاوضات الجارية، إن هي جرت على ما تجري عليه فالأرجح أن تدفع في اتجاه إنكار قسم آخر - أو أكثر - من الشعب الفلسطيني، يعادل نصفه تقديراً، أي تدفع في اتجاه التخلي عن حقوق اللاجئين.

هذا بالضبط ما يجب التراجع عن "أوله" وعدم التورط في "ثانيه". أي أنه في سبيل الإعداد لذلك "المؤتمر الدستوري لفلسطين" يجب أن تتبنى الحركة الوطنية الفلسطينية تعريفاً صحيحاً جامعاً للشعب الفلسطيني، لا يقبل تقسيمه ولا التمييز بين صفوفه، فضلاً عن إنكار جماعة كبرى منه، فضلاً عن تسليم قسم منه إلى هوية وطنية أخرى، إسرائيلية، أو هويات وطنية أخرى، هويات دول المهاجر والملاجيء.

وهذه ليست مجرد عملية تصحيح تاريخي؛ إنها ضرورة أولى في الإعداد لهذا المؤتمر الدستوري لفلسطين.

* * *

وإذا استخدمنا لغة شبه عسكرية لوصف اقتراح عقد "مؤتمر دستوري لفلسطين" قلنا إنه طرح استراتيجي يرمي إلى تحقيق خاتمة للصراع العربي - الإسرائيلي تتوافق مع مصالح طرفيه، لكنه يفتقر إلى قوائم تكتية تؤدي إليه. كما أنه يقف في مقابل طرح تكتي إسرائيلي يرمي إلى تحقيق الأهداف الكبرى للاستراتيجية الصهيونية على حساب الحقوق والمصالح العربية والفلسطينية.

إن ما هو واضح ولا يحتاج إلى بيان في هذا الصوغ، هو أنه في حين يستخدم الإسرائيليون أدوات تكتية لتحقيق أهداف استراتيجية، فإن اقتراح "المؤتمر الدستوري" يقفز مباشرة إلى الهدف الاستراتيجي، من دون قوائم تكتية يعتمد عليها. وهذه مسألة تحتاج إلى جلاء. أمّا الطرح التكتي الإسرائيلي المنطوي على الأهداف الاستراتيجية للحركة الصهيونية فلا مجال هنا إلا لتناوله بإيجاز.

يقوم الطرح التكتي الإسرائيلي على أداتين:

الأولى: إعادة صوغ أساس المفاوضات باستبدال قاعدة "الأرض في مقابل السلام" بمبدأ "السلام في مقابل السلام".

الثانية: خفض الحقوق الفلسطينية من "وطنية" إلى "بلدية" ومن "سياسية" إلى "مدنية".

وتنطوي الأداتان معاً، في حالة نجاحهما، على أن تستحوذ إسرائيل على أرض فلسطين بأكملها "من النهر إلى البحر" من دون استبعاد احتفاظها بأراضٍ أخرى، ونفي أي حقوق سيادية - حقوق مواطنة - للفلسطينيين على تلك الأرض. وعندئذ نكون أمام "إسرائيل الكبرى" من دون إبهام أو التباس أو موارد.

* * *

فكيف توفر قوائم تكتية لهدفنا الاستراتيجي الذي هو "عقد مؤتمر دستوري لفلسطين" يؤدي إلى توحيدها وطناً مشتركاً للفلسطينيين والإسرائيليين والذي لا نستطيع القفز إليه من دون تلك القوائم؟ أي كيف نتحرك في اتجاه عقد "مؤتمر دستوري لفلسطين"؟

إن ما يعترض التحرك التكتي في هذا الاتجاه أمران:

الأول ملخصه: هل تقبل إسرائيل؟

الثاني هو أن التحرك في هذا الاتجاه يتطلب نضالاً شاقاً (لجعل إسرائيل تقبل)

بينما العرب والفلسطينيون، على السواء، ليسوا في حالة معنوية تتلاءم مع فكرة

النضال الشاق". فالحالة المعنوية المتفشية هي تفضيل "القليل العاجل" على "الكثير الأجل"، فما بالك إذا كان الكثير الأجل غير مرئي ولو في المدى البعيد، فضلاً عن حالة التطلع إلى نفض الأيدي من قضية كلفت الكثير ولم نحصل منها إلا على الهزيمة والخسارة، وعلى نتائج تزداد سوءاً كلما استمر النضال.

كذلك لعل فكرة النضال الشاق نثير أسئلة بشأن ما يمكن أن يحدث في الزمن الذي سيستغرقه، حتماً، العمل للدعوة إلى المؤتمر الدستوري لفلسطين والتعبئة بشأنها. ماذا يمكن أن يحدث للأرض؟ ألن يستغرق الاستيطان اليهودي مزيداً منها؟ وماذا عن قدرة الناس على التحمل والصبر؟ هذه تخوفات مشروعة.

لكن لننظر إلى الوجه الآخر، أي إلى تأثير تبني اقتراح عقد "مؤتمر دستوري لفلسطين" في المدى القصير وربما الفوري والذي يمهد لذلك كل من "النضال الشاق" والأرض والوضع.

فلنتصور أن منظمة التحرير الفلسطينية استقر قرارها على تبني اقتراح عقد "مؤتمر دستوري لفلسطين" وقامت بصوغه مشروعاً لجدول أعمال مفاوضات الوضع النهائي المنصوص عليها في اتفاق أوسلو.

ما الذي يمكن أن يحدث للخطة التفاوضية الإسرائيلية؟ أي انقسام يمكن أن يقع داخل إسرائيل؟ أي مهمة ستقع على عاتق من يصوغون مفاهيم أمن إسرائيل؟ ألن يندفع إلى المقدمة ذلك التناقض الكامن في الوعي الإسرائيلي بين الأمن الشخصي للمواطن اليهودي الإسرائيلي وبين أمن الدولة اليهودية؟ وهو تناقض لا يكاد يتحدث عنه أحد في إسرائيل، لكن الكل يلاحظه. فكلما تحصن أمن الدولة اليهودية ضد الأخطار الآتية من وراء حدودها - حدود الأمر الواقع - تعرض الأمن الشخصي لمواطنيها اليهود. هل سيكون في وسع إسرائيل أن تجد حججاً مقنعة ضد اقتراح يقبل "حق اليهود في الإقامة بأي مكان في أرض الميعاد"، لكن في مقابل حق مواز ومتكافئ للفلسطينيين؟ أي أن أول أثر فوري لتبني الاقتراح وطرحه على مائدة التفاوض هو تقويض استراتيجيا التفاوض الإسرائيلية، أي إخراجها من المنطق الصهيوني للتفاوض.

* * *

وعلى الرغم من أن اقتراح "المؤتمر الدستور لفلسطين" لا يتعرض لمصير الأراضي العربية غير الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل - الجولان والجنوب اللبناني - وليس من شأنه أن يتعرض له، فإنه، في الوقت نفسه، لا يشكل حلاً فلسطينياً منفرداً. ففي عمق الاقتراح أنه يقدم حلاً نهائياً للصراع الذي كان احتلال إسرائيل لتلك الأراضي إحدى نتائجه، وبذلك فإنه ينزع من يد إسرائيل ورقة "العداء العربي لها". وفي هذا السياق، ينزع من يدها مبررات الاحتفاظ بالأراضي العربية بحجة حاجات أمنها، وخصوصاً أن النتيجة النهائية للاقتراح هي أن إسرائيل ستصبح وطناً مشتركاً بين فلسطينيين وإسرائيليين يهود، لا مبرر عربياً للعداء ضده.

* * *

يصعب تصور انقسام القوى الوطنية الفلسطينية بشأن مثل هذا الاقتراح، اللهم إلا إذا تصورنا وجود قوى فلسطينية ذات وزن وتأثير تعتقد بإمكان غير الممكن ويجدوى ما لا جدوى فيه، أي إجلاء اليهود عن فلسطين "ليعودوا من حيث أتوا"، بحسب مفهوم عربي شاع ذات حين. والواقع أن هذا النوع من التفكير لا أناس له. وهذه خطوة كبرى تحقق حداً أقصى من الوحدة الوطنية الفلسطينية ولا يصعب إدراك قيمة هذه الوحدة الوطنية في تقوية المركز الفلسطيني في المفاوضات.

* * *

على أن هذا هو المعنى السياسي والمباشر للوحدة الوطنية الفلسطينية. إلا أن المعنى التاريخي والأعمق والأهم هو ما يمكن تلخيصه بإعادة الوحدة إلى القضية الفلسطينية ذاتها عن طريق إعادة توحيد مفهوم الشعب الفلسطيني، بتصحيح تعريفه. فواقع الأمر أننا أمام ثلاث قضايا فلسطينية تخص ثلاثة "شعوب" فلسطينية، ويبدو أننا لا نتحدث عن هذا حتى لا يصدمننا.

- "القضية الفلسطينية" الأولى هي التي تتناولها المفاوضات الجارية، وموضوعها أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، أو ما يمكن أن يتبقى من هذه الأراضي بعيداً عن متناول الاستيطان اليهودي، ووضع سكان تلك الأراضي.
- "القضية الفلسطينية" الثانية هي قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين ذكرهم اتفاق أوسلو باعتبارهم من موضوعات "مفاوضات الوضع النهائي"، لكننا نجد في

شأنهم تصوراً إسرائيلياً يقول إن الاعتراف لهم بـ"حق العودة" هو دون تصور فلسطيني عملي في المقابل. فالأراضي التي يمكن أن تقوم عليها "دولة" فلسطينية متخيلة، أو ربما موهومة، لا تتسع لأي نسبة مذكورة منهم، إن اختار بعضهم أن "يعود" إليها. كما أن عودة أي نسبة غير مذكورة منهم من المرجح أن تشترط إسرائيل عليهم ألا يقيموا على تخوم الدولة اليهودية منعاً لاحتمالات ما تسميه إسرائيل "فيضاً بشرياً معادياً". أما عودتهم إلى حيث كانوا فهذا خارج ما تقبله إسرائيل، إلا ما نستطيع أن نفرض عليها إن كنا نستطيع. كما قد تلحق بهؤلاء نسبة معتبر من "النازحين"، أي الذين غادروا الأراضي الفلسطينية نتيجة حرب ١٩٦٧.

• "القضية الفلسطينية" الثالثة هي قضية الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، وهي أيضاً قضية الأرض التي يعيشون عليها والتي لا تألو الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة جهداً في توطني سكان يهود تحسباً ليوم قد يطالب فيه هؤلاء الفلسطينيون بحق تقرير مصير إقليمي، إن هم احتفظوا بنصاب أغلبية على رقعة متصلة ومعتبرة من الأراضي. وقد استقرت الحركة الوطنية الفلسطينية على معاملة هؤلاء على أنهم في أفضل التقديرات "قوة مساندة" كما درجت منظماتهم السياسية على "التضامن" مع المطالب الوطنية الفلسطينية. على أن هؤلاء كانوا يحاولون أن يصوغوا لهم برنامجاً وطنياً يعيد وصلهم بالقضية الفلسطينية، لكن محاولاتهم تلك كانت تلقى تجاهلاً مفهوماً من جانب الدولة اليهودية، يكمله تجاهل الانتهازي بالغ القسوة من جانب المؤسسة السياسية الفلسطينية.

ومن معالم تلك المحاولات وما تتخوف منه إسرائيل مؤتمرات شهدتهما بلدة شفا عمرو (في إسرائيل) يفصل بينهما أكثر من خمسة عشر عاماً، وشارك في كليهما رؤساء بلديات عربية في إسرائيل وشخصيات عامة وأعيان. عُقد المؤتمر الأول سنة ١٩٨٠، وكان أبرز قراراته الدعوة إلى المطالبة بـ"حق تقرير المصير الإقليمي للفلسطينيين في إسرائيل". ومعنى هذا الحق أن يكون لهم أن يختاروا الانفصال عن الدولة اليهودية في الأراضي التي يشكلون فيها أغلبية واضحة. أما المؤتمر الثاني الذي عُقد منذ شهور فكان مطلبه الرئيس تعديل القانون الأساسي لدولة إسرائيل بحيث يعترف لسكانها الفلسطينيين بصفة "الأقلية القومية" وما ينجم عن هذه الصفة من حقوق تشمل الإدارة الذاتية الثقافية والتعليمية، وتصل إلى التمثيل النسبي على صعيدي الحكم والإدارة.

هنا قضايا فلسطينية ثلاث تزداد تمايزاً مع التطورات الجارية، وربما كان ممكناً ذات حين وصفها بأنه أوجه ثلاثة للقضية الفلسطينية، لكن هذا الوصف يوشك أن يصبح من باب التمني. ومن عناصر قيمة اقتراح عقد "مؤتمر دستوري لفلسطين" أنه يعيد دمج هذه القضايا في قضية واحدة هي قضية تحديد الذين سيكون لهم حق انتداب ممثلين منتخبين لهم إلى "المؤتمر الدستوري لفلسطين" وبذلك يعاد تصحيح تعريف الشعب الفلسطيني وإقرار توحده.

* * *

تشكّل العوامل الخمسة السابقة - وربما كان هناك غيرها لم يدركه هذا العرب - النتائج المباشرة التكتية لتبني اقتراح "عقد مؤتمر دستوري لفلسطين" واعتماده برنامجاً للتفاوض. وهذه العوامل ذاتها توفر، بتحققها، القوائم التي سيدرج فيها هذا الاقتراح نحو التحقق.

لا يتصور أحد أن الطريق إلى عقد "مؤتمر دستوري لفلسطين" سيكون ممهداً أو ميسوراً، لأن مجرد كون هدف ذلك المؤتمر هو إعادة توحيد فلسطين ووطناً مشتركاً للفلسطينيين والإسرائيليين على قاعدة التكافؤ يعني أن يتخلى الفلسطيني عما يعتقد أنه هدف عزيز، أي أن تكون له مثل غيره دولة تجسد مصيره، وأن يتخلى الإسرائيلي اليهودي عما يعتقد أنه إنجاز تاريخه، "الدولة اليهودية". لذلك فإن الخطوة الأولى والأساسية والمؤسسة في الطريق إلى ذلك المؤتمر هي أن يقتنع جمهور الطرفين بأن الوطن المشترك خير لكل منهما مما هو فيه، وبأن ذلك الوطن المشترك أولى بتحقيق هويته واستقرارها وحمايتها من التهديد، وبأن الوطن المشترك أولى بهذا من الدولة المستقلة التي يسعى الفلسطيني لها، ومن الدولة اليهودية التي يعتز الإسرائيلي اليهودي بها، وربما أي يهودي على الإطلاق.

بلغه أخرى: أن يقتنع الجمهور الفلسطيني بأن تحقيق دولته المستقلة بعد كل ما حدث بات أقرب إلى المستحيل، إلا إذا كان مطلبه قد تدهور بحيث يقبل بمسح مشوه وضعيف بل عاجز يعبر عن هوية تنقصها الكرامة وعن شعب ممزق ينكر بعضه بعضاً، بينما يحن بعضه إلى بعض في مأساة إنسانية لم يسبق لها مثيل.

وكذلك أن يقتنع الجمهور اليهودي في إسرائيل بأن دولته مهما تتسلح وتتحصن وتعلق مصيرها بخدمة الأقوياء أو رضاهم، فلن تنجو من التهديد وستبقى

رهينة للتوازنات الدولية وتقلباتها، وأنها إن عاشت فستعيش رهن العداء المعلن أو المكظوم الذي إن كان عاجزاً اليوم، فما يدريك ما يأتي به الغد!

هذه الخطوة الأولى الأساسية والمؤسسة ليست سهلة. لكن ربما يخفف من صعوبتها أن الأفكار المكونة لها متداولة في أوساط الجانبين، وربما يكتبها الخوف حيناً، وربما يخفيها اليأس حيناً آخر، لكنها متداولة ومصحوبة بمشاعر متضاربة تغطي قوساً عريضاً يحتوي آلاماً وهواجس وعوامل قلق ومخاوف.

والمطلوب لتحقيق تلك الخطوة الأولى عمل دؤوب لإيجاد رأي عام يقبل بفكرة العيش المشترك، رأي عام فلسطيني ورأي عام إسرائيلي، يعتقد بإمكان التغلب على المخاوف وتغليب الآمال، وبالقدرة على قهر الأطماع وتنمية التراضي. لكن يجدر الاعتراف أيضاً بأنه مع نمو الاقتناع بفكرة العيش المشترك ستبقى الصهيونية – الأيديولوجيا والمؤسسة – عقبة كأداء.

لكن مهمة هذا الرأي العام عندما يتبلور، وخصوصاً في الوسط الإسرائيلي اليهودي، أن يخترق هذه العقبة، مع أنها عقبة لا يقدر عليها الرأي العام وحده وإن كان من أهم ما يجب أن يتوفر للرأي العام الإسرائيلي في هذا الشأن من أدوات، أن يكون قادراً على أن يشهر موقفاً فلسطينياً ثابتاً، وموقفاً عربياً يتمسك بالتعايش المتكافئ ولا يتردد في الدفاع عن موقفه، على أن تصادق أفعاله في هذا الشأن على أقواله. على أن من أهم الأدوات، أيضاً، أن ينمو رأي عام دولي يرى في الدعوة إلى التعايش، أي العيش المشترك المتكافئ، طريقاً إلى حل أزمة الشرق الأوسط التي أرهقت العلاقات الدولية طوال ما يزيد على نصف القرن العشرين.

* * *

مع ذلك فإن هذه التهيئة الفلسطينية – الإسرائيلية، والعربية، والدولية، لغرس فكرة العيش المشترك المتكافئ في تفاعلات الصراع ليست أصعب الصعوبات.

فالصعوبة الحقيقية في هذا الشأن هي تجسيد التحول في الرأي العام عندما يتحقق منه أي قدر معتبر في إطار مؤسسي قادر على التحرك نحو الهدف الأصلي، أي "المؤتمر الدستوري" الذي يضع القانون الأساسي لدولة العيش المشترك.

إن هذا لا يعني أن هذه خطوة تتلو تلك أو تلحق بها، فالإطار المؤسسي هو أيضاً، أداة من أدوات تحويل الرأي العام في الاتجاه المطلوب.

ما هو الإطار المؤسسي؟

ربما يتخذ هذا الإطار شكل "الانقلاب في المفاوضات"، أي أن يذهب الوفد الفلسطيني إلى مفاوضات مع إسرائيل بشأن الوضع النهائي ليقول شيئاً من قبيل: لنترك جانباً ما اعتبره اتفاق أو سلو موضوعات "الوضع النهائي". نحن نقترح عليكم أن نعيد صوغ مفهوم الوضع النهائي. فبدلاً من المفهوم الذي يقوم على فصل الفلسطيني عن الإسرائيلي، فلنناقش هنا عناصر الوصل بينهما، بل الدمج حيثما أمكن، لأننا بتنا نعتقد أن "الأرقام لا تقبل القسمة". أي أن الإطار المؤسسي يجب أن يكون تصوراً شاملاً يبدأ من الوضع الراهن ليصل، في نهاية المطاف، إلى ما يهدف إليه "المؤتمر الدستوري لفلسطين"، أي دولة العيش المشترك والمتكافىء بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

من هنا فإن تصورات أخرى غير "الانقلاب في المفاوضات" واردة. مثلاً، انطلاقاً من الأمر الواقع يمكن إدراج عنصر جديد أو أكثر في جدول أعمال المفاوضات، يستوحي قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧ أو يستعير منه، وخصوصاً أنها تجري، فعلاً، بشأن تقسيم فلسطين مرة أخرى (قسمة أكثر جوراً على الفلسطينيين). ومن الأفكار التي تصلح للاستعارة فكرة إخراج القدس من الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية، وفكرة الاتحاد الاقتصادي بين أجزاء فلسطين المقسمة. فكما سبقت الإشارة كان قرار سنة ١٩٤٧ يقضي بإنشاء دولتين، عربية ويهودية، على أن تخضع منطقة القدس لإدارة دولية، وعلى أن يضم اتحاد اقتصادي الأجزاء الثلاثة. ويمكن طبعاً، بل يجب توسيع فكرة الاتحاد الاقتصادي وتعميقها، ودفعها إلى أقصى معانيها، وإلى أقصى وأفضل ما تسمح به الوقائع؛ أي أن يكون الاتحاد الاقتصادي اتحاداً كاملاً أو أقرب ما يكون إلى ذلك، بما فيه حرية انتقال الأشخاص والأموال والبضائع، وحرية استخدام الموانئ والمطارات للأغراض الاقتصادية والمدنية، وبما فيه توحيد النقد أو تثبيت سعر الصرف، وتوحيد شبكات المياه والكهرباء والنقل والاتصالات، وأن تدار الشؤون الاقتصادية للوحدات الثلاث - في حال إقرارها - عن طريق مجلس اقتصادي موحد؛ أي أن تصبح الحدود رمزية، وخطوطاً على الخرائط، لا وقائع مادية على الأرض إلا فيما يتعلق بممارسة حقوق المواطنة السياسية.

ومن التصورات، أيضاً، أن في المفاوضات الجارية، ومنذ البداية، بتأسس الموقف الإسرائيلي في موضوعات التفاوض جميعاً، من الإجمال إلى التفصيلات، على مسألة الأمن، وهذه مسألة أخرى تصلح للاستعارة لكن من الموقف الإسرائيلي، أي أن

يطرح الفلسطيني على مائدة التفاوض: بما أننا نتحدث عن اتحاد اقتصادي يؤدي إلى حدود رمزية فليكن الأمن مشتركاً. وميزة طرح من هذا النوع أنه يستجيب لدعوى الأمن الإسرائيلية، سواء أكانت الدعوى تقوم على هم حقيقي وأصيل، أي على مخاوف حقيقية، أم أنها ذريعة للحصول على ما تريد. لكن من الناحية الأخرى يخرج الأمن من دائرة الاحتكار الإسرائيلي، وهذه ميزة يكسبها الفلسطينيون.

من هذه الأفكار: الاتحاد الاقتصادي؛ إخراج القدس ومنطقتها من الولايتين الفلسطينية والإسرائيلية؛ الحدود الرمزية؛ الأمن المشترك بصورة أساسية يصعب التلاعب به أو التراجع عنه للتحرك في اتجاه الوطن المشترك.

لكن هذا التحرك كي يتحقق سيبقى بحاجة إلى "المؤتمر الدستوري".

* * *

"المؤتمر الدستوري"، بالتعريف، لا بد من أن يتشكل عن طريق انتخابات، ولا بد من أن تعبر القواعد التي ستجري عليها العملية الانتخابية عن الوزن النسبي لطرفي المؤتمر. لكن، في الوقت نفسه، يجب أن تعالج تلك القواعد ما قد ينطوي عليه التمثيل النسبي م مخاوف لدى الطرفين. وفي البداية، يجب تعريف من يكون له حق الانتخاب للمؤتمر الدستوري.

ومسألة التعريف، بوجهيها، ليست مسألة سهلة. لكن يجب الاتفاق أولاً على أن المطلوب تعريف اثنان: الفلسطيني والإسرائيلي، كما يجب توضيح أن المطلوب تعريفه هو الإسرائيلي لا اليهودي. وقد يكون من حسن الحظ أن اليهود، وضمنهم الإسرائيليون، ليسوا متفقين على تعريف اليهودي، لكنهم متفقون على تعريف الإسرائيلي.

وهنا تتعلق الآمال أو ينعقد الرهان على أن الزمن، الذي يستغرقه تعايش الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية، وبينهما القدس المدوّلة "موقتاً"، وقد أزيلت الحدود بينها، كفيل بأن يحرك التفكير الإسرائيلي في اتجاه معقول، إلى أن يجري البحث فيه هو أمر سياسي لا أمر ديني، وأن الغرض هو تطوير علاقة قائمة بين طرفين إلى مستوى يحصنها من الصراع في المستقبل. فالإسرائيلي، إذًا، هو موضوع التعريف في ذلك الجانب.

وفي المقابل، لا يخلو تعريف الفلسطيني من مشكلات؛ فالتعريف الذي تقبله إسرائيل الآن يقصره على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وربما تقبل مترددة أن

يضاف إليهم النازحون الذين أُجبروا على ترك البلد بعد حرب ١٩٦٧، لكنها لا تريد أن تقبل أن يضاف إليهم اللاجئون، وخصوصاً أن تعدادهم يربو على ثلاثة ملايين نسمة. إن موضوع الخوف الإسرائيلي هو الإغراق الديموغرافي وذريعته، أي قدرة البلد على الاستيعاب. ويمكن أن تصلح هذه القدرة مدخلاً إلى إقرار تعريف الإسرائيلي بديلاً من تعريف اليهودي. كذلك فإن توسيع نطاق الوطن المشترك ليشمل المملكة الأردنية، وفي نطاق تطور متدرج من الاتحاد الاقتصادي والحدود الرمزية والأمن المشترك، سيؤدي إلى تقليل الحجم المطلوب استيعابه من اللاجئين، وخصوصاً أن هناك في الواقع ٤٠٪ من اللاجئين المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) يعيشون، فعلاً، في الضفة الغربية وقطاع غزة (نحو ١,٢٠٠,٠٠٠ لاجيء)، وإذا أضفنا إليهم اللاجئين في الأردن الذين تفوق نسبتهم الـ ٤٠٪ (١,٣٠٠,٠٠٠ لاجيء تقريباً) يكون المطلوب استيعابهم أقل من ٢٠٪ من الرقم الإجمالي، وهم المقيمون بלבنا وسورية والمبعثرون في مهاجر أخرى. كذلك ولإدخال قدر من المرونة في هذا الشأن يمكن الاتفاق، مسبقاً، على أنه عند إقامة دولة العيش المشترك يمكن الفصل - موقتاً - بين المواطنة والاستيعاب؛ أي أنه لأغراض التصويت لانتخاب المندوبين إلى المؤتمر الدستوري، يقبل كل من الطرفين تعريفاً حصرياً للطرف الآخر، لا يحرم صاحب حق واضح، على أن يتقرر فيما بعد أسلوب استيعاب غير المقيمين. والاقتراح الأول في هذا الشأن يمكن أن يكون على الوجه التالي:

الإسرائيلي هو كل يهودي يحمل الجنسية الإسرائيلية في تاريخ الدعوة إلى الاقتراع العام لتشكيل المؤتمر الدستوري.

والفلسطيني هو كل من يقيم بالضفة الغربية وقطاع غزة، وكل من هو مسجل لاجئاً لدى الأونروا، وكل من يختار تسجيل نفسه بصفة فلسطيني من السكان العرب في إسرائيل، وأيضاً في تاريخ الدعوة إلى الاقتراع العام لتشكيل المؤتمر الدستوري. فإذا وصلنا إلى هذه "العتبة" تكون بقية المسائل الفلسطينية - الإسرائيلية متروكة للمؤتمر الدستوري.

وغني عن القول إن حلاً عادلاً للقضية الفلسطينية، يضمن لليهود في فلسطين تقرير مصيرهم ويحفظ لهم أمنهم، سيكون نهاية الصراع العربي - الإسرائيلي، نهاية حقاً، بلا أي ظل من الشك أو المجاز.

* * *

يبقى تحفظ أخير، أو هو بالأحرى تحذير: سيدوكل ما سبق سابقاً أوانه. لكن الواقع، لو أخضعنا الأمر كله لقدر من التأمل لوجب أن نخشى فوات الأوان.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>